# هل اللسانيات ضرورية في الترجمة؟

لـــ: كريستوف هورشمان
ترجمة: إيمان بقطاش

ما زالت البحوث جارية على قدم وساق في مجال العلاقات التي يمكن أن تقوم بين العلوم اللسانية والترجمة، ولا شك في أنها ستظل بؤرة اهتمام الباحثين في هذا الشأن، بحكم أن الترجمة هي الإنسان في المقام الأول، ومن ثم، فإنه محكوم عليها بأن تغير مواقعها في كل وقت، تماما مثلما يغير الإنسان موقعه في هذه الحياة.

وقد ارتأينا أن نجتزئ الفصل التالي من بحث مطول قام به الباحث الألماني، كريستوف هورشمان، إيمانا منا بأن علوم اللسانيات والترجمة ما زالت في طور النشوء إن صح التعبير، وإيمانا منا أيضا بأن اللغة الألمانية واللغات الإسكندينافية الشمالية لها ما تقوله في هذا الموضوع.

إن القول بأن الترجمة عملية غير ممكنة دون توظيف علم اللسانيات مسألة ما عادت الحاجة تدعو إليها، كما أن ضرورة وجود هذا العلم بالذات ضمن لغات متعددة قد تكون هي الأخرى أمرا بديهيا. فقد استطاعت اللسانيات القيام بوصف مجال واسع من الظواهر، سواء أتعلق الأمر بتكوين المترجمين ( الذين يكتسبون في العادة معارف لغوية واسعة خلال مرحلة التكوين، أيا ما كان مستوى إتقانهم للغات الأجنبية)، أم بالتعدد اللغوي في جميع أشكاله، سواء أكانت هذه الأشكال منسقة أم مندمجة فيما بينها أم مركبة أم متتابعة.

والقول بأن القدرة على الترجمة تتجاوز متطلبات إتقان لغة من اللغات الأجنبية أصبح أمرا بديهيا، لكن هذا الرأي لم يشع بعد في أوساط الذين يتعاطون الترجمة. يروي الباحث ويلس النادرة التالية :

" هل من الصحيح أن هناك تعليمة صدرت من موظف في وزارة (بون) إلى مترجم تقول: "انقل هذا النص من الألمانية إلى اللغة الفرنسية على وجه السرعة! ؟"

فقد جرى النظر في هذه المسألة على مدار السنين من جميع جوانبها. ولطالما ساد الرأي بأن الترجمة عملية يمكن الاضطلاع بها بمساعدة اللسانيات إلى حد كبير. ويرى الباحث كاتفورد أن الترجمة عملية يتم إنجازها داخل اللغات، أي إنها طريقة يجري فيها " استبدال " نص من لغة ما داخل نص في لغة أخرى. وعليه، فإنه من الواضح أن كل نظرية من نظريات الترجمة يجب أن تستمد عناصرها من نظرية اللغة، أي من نظرية اللسانيات العامة.

ينبغي النظر في التعبيرين التاليين: " استبدال " و" قائمة على ".

ترى الباحثة (سنيل هورنبي) أنه من المؤسف أن يكون علم الترجمة قد اعتبر لمدة طويلة فرعا من فروع اللسانيات التطبيقية، مما دعا إلى التركيز على البحث في المأثور اللغوي، ولذلك فهي توصي بجعل هذا العلم شعبة مستقلة قائمة بذاتها، وتكون هذه الشعبة في الوقت نفسه متعددة الفروع والآفاق، منطلقة من الحقيقة التالية وهي أن الترجمة عملية معقدة، تتميز بتشابكات مترابطة فيما بينها. وفي السنوات الأخيرة، اعتمد علم الترجمة بشكل متزايد على حلول مأخوذة من العلوم اللسانية. وقد انعكس هذا التوجه الجديد جليا في أبحاث (فيرمير) التي تؤكد أن الترجمة عملية نقل ثقافي، وليست مجرد مسألة لسانية مطلقة. وقد رافع هذا الباحث من أجل بروز مترجم متعدد اللغات والثقافات في وقت واحد.

وعليه، تكون الترجمة عملية تواصل معقدة، بل هي ضيقة إلى أبعد الحدود، بسبب نماذجها الوصفية البسيطة التي تستخرج نفسها بنفسها. وقد استمدت على مدار السنين نماذج من علوم اللسانيات (ترجمة، لسانيات، تداولية، علم اجتماع، علم نفس لغوي، بالإضافة إلى فروع معرفية أخرى وذلك بغاية توصيفها). ويمكن أن نذكر في هذا الصدد: علم الاتصال، والتأويل، Hermeneutique وعلم النفس المعرفي، والبحث في شؤون الإبداع بصورة عامة. وذلك لأن نشاط الترجمة في أقصى أبعاده يشدد على أهمية القدرات الثقافية العلمية في تكوين المترجم، بحكم أن الخبرة تلعب دورا هاما في كل ما يتعلق بشؤون الترجمة، حتى إن الباحث

(وولفرام ويلس) يرى أن إنتاج التوازن، سواء أكان عمليا أم جماليا، هو هدف ينبغي أن تبلغه الترجمة.

يجد المترجم نفسه وجها لوجه مع عدد من العوامل التي ينبغي أن يستخلص منها نظرية مناسبة في مجال الترجمة. وهي حالة أشبه ما تكون بانطباع متذبذب، يشعر به حتما في أثناء القيام بالترجمة.

ويحدد الباحث وولفرام ويلس أبعاد هذه المشكلة تحديدا واضحا جدا في النقطة التالية:

لا يمكن إلى حد الآن القيام بإدماج علم اللغة ونظرية التواصل وعلم النفس المعرفي، بحكم أنها شعب علمية غير واضحة المعالم بما فيها الكفاية. والإنسان لا يكاد يدرك الجوانب الكثيرة من نفسه، ومن طبيعة التفكير، على الرغم من أنه لا يقوى على التحكم في أفعاله إلا بالتعرف على البنى النفسية التي تقوم عليها. ولذلك، فإن علم الترجمة سيظل في نهاية المطاف علما محدودا، بل وأكثر العلوم إشكالية، من حيث كونه يتسم بالتفاعل المستمر الذي يحدث بين العوامل الموضوعية، والذاتية، في وقت واحد.

ومرة بعد أخرى، فإن بحث النظرية المتعلقة بعلم الترجمة التي تسير مطابقة ومتزامنة مع البحث النظري في اللسانيات، إنما يتجسد في المشكلات التي تواجهها مختلف الفروع في هذا العلم، أي العوامل التي تلعب دورا هاما في عملية الترجمة، والتي يشعر معها الاختصاصيون في الترجمة ببعض الضيق، حتى إنهم لا يستطيعون قولبتها من الناحية النظرية. ولا بد في آخر المطاف من الاسترشاد بأفضل الجهود، مع مراعاة جميع العوامل ذات الصلة الوثيقة بعملية الترجمة، ووضعها موضع الصدارة، بينما يرى بعض الباحثين أنه لا ينبغي الاعتداد بهذا الرأي.

وهكذا يلح أهل الاختصاص في نظرية الترجمة ببحث النقاط ' الهامة ' المرجعية فيها على سبيل إثبات صحتها. ويقول الباحث ويلس في هذا الشأن: إن سبب هذا الضيق الذي يسيطر على بعض المترجمين يكمن بصفة جزئية في "هاجس النظرية الشبه مرضي في اللسانيات الحديثة الذي جرى إسقاطه على علم الترجمة.

ومنذ فترة، يجري الحديث عن هذا الجانب النظري في جميع التخصصات الفرعية اللسانية تقريبا، وفي الكثير من الأحيان بصورة استفزازية. وهناك محاولات للنهوض بمناهج

نظرية في هذا الشأن، من أجل فتح الباب أمام مناقشات نظرية جدلية أو حتى شبه نظرية، تكون الغاية منها اتخاذ موقف نظري شامل.لقد تجاوز البحث في الواقع اللغوي الاعتبارات النظرية، سواء في النظرية التوليدية أم في نظرية (فالنز) التي تعالج خصائص أنواع الكلمات، أم في نظرية فعل الخطاب، أم حتى في سياق نظرية العمل، التي اعتبرت –عن صحة أم عن خطإ– نظرية عاجزة.

ليست هذه بالضرورة مرافعة نهائية ضد أي نوع من أنواع نظرية اللغة، أو الترجمة، وإنما هي تطبيق للنظرية التي تأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر، والعوامل، المشاركة في اللغة، والتي تظل طوباوية بالرغم من ذلك.

إن نظرية اللغة التي يجب أن تتوافق مع هذه المطالب كلها لا ينبغي أن تكون نظرية موسوعية تمثل الواقع والقوانين المنبثقة عنه فحسب، بل، وأن تكون نظرية واعية بالمضمون على الأخص، وبالعمليات التاريخية الأساسية أيضا، غير أن علم النفس المعرفي يبقى حيال نظرية كهذه بعيدا البعد كله تماما مثلما هو الحال بخصوص نظرية الذاكرة، ونظرية السلوك، ونظرية التعلم.

وبطبيعة الحال، يمكن أن يطبق هذا الرأي إلى هذا الحد على نظرية الترجمة، وذلك باتخاذ نظرية اللغة كقاعدة لها.

ويمثل هذا الأمر دليلا آخر من الأدلة من أجل توضيح نظرية الشك المهيمنة على علم الترجمة. والبحوث في هذا المضمار كثيرة، تتراوح بين علم الترجمة، والترجمة، والإدراك، ومهارة المترجم.

إن نتائج هذه الوضعية واضحة بالنسبة للباحثة (سنيل هورنبي): (لقد استخدمنا مصطلح علم الترجمة متجاوزين في ذلك حدود المعارف اللسانية السابقة. ونحن على وعي بأنه لن يكون علما دقيقا، ومن ثم، فإن الأمر لا يتعلق بالترجمة في حد ذاتها، بقدر ما يتعلق هنا بالعلوم الإنسانية، مثل علم اللغة، والآداب، والعلوم الاجتماعية).

وهذه المسألة جديرة بالمناقشة طبعا، خاصة من قبل الذين يقولون ب " إمكانية الترجمة"، على الرغم من أنها لا تحظى بإجماع ذوي الاختصاص.

ويعبر هذا المنظور عن الرأي التالي: يمكن توصيف عملية الترجمة بصورة جزئية عن طريق النماذج الألسنية. ويعتبر الباحث (كوبوش) أول من نظر إلى المترجم على أنه (متلق للنص ومنتج له في نفس الوقت). ومن هذه الوجهة بالذات، تأخذ المناهج "الصعبة" في اللسانيات النظرية طابعا هاما لدى القائلين بـــ"إمكانية الترجمة"، نظرا لطبيعة هذا العلم المعقدة موضوعا، وشكلا، (بنية الجملة والنحو، علم الدلالة المعجمي، التقطيع المزدوج للصرف إلخ.) ولا يتم في هذا الجانب دراسة ووصف الوحدات اللغوية وحدود الجملة فقط، بل يتم تسليط الضوء على السياق أو البعد العملي للغة بشكل متزايد، من أجل توصيف الترجمة التي يقوم بها الإنسان، بعيدا عن رتابة الترجمة التي تتم عن طريق الحاسوب.

والحقيقة هي أن التركيز في مناهج مختلف علماء الترجمة تطور بشكل متزايد في اتجاه عمليات فهم النص (من تأويل hermeneutique ومعارف أخرى)، مع تسليط الضوء على دور المترجم، باعتباره يتلقي النص وينتجه في آن واحد. وكان للبعد العملي في علم الترجمة دوره، فتراجعت المناهج اللسانية التقليدية إلى الخلف.

إن الوعي بمضامين النص هو بمثابة عملية متحركة باستمرار، لا تقتصر على فهم تلقائي، بل يمكن تصنيف مثل هذه العملية إلى فئات: الموضوع، وعلم الدلالة، والمعجمية. ومن بين النتائج المتولدة عن تغيير هذه الوجهات إدراكنا أن بعض النماذج التقليدية اللسانية، من حيث كونها تشير إلى معاني الكلمات، ليست كافية لتوصيف عملية الترجمة، وكذا العمليات الذهنية التي تتم في أثناء الترجمة. وبصرف النظر عن مسألة ما إذا كانت ميزة معاني الكلمات قوية بما فيه الكفاية، وصحيحة في الواقع اللغوي لمجتمع لغوي معين، فإن ذلك يعد حجة يتذرع بها ممثلو علم النفس اللغوي، وعلم الترجمة معا.

ليس الفهم عبارة عن توضيب جامد لنص من النصوص، بل هو عملية ذاتية– تفاعلية. إنه نتيجة عمليات معرفية تقوم على استنتاجات تتألف من استنباطات ذهنية، مثل : إثبات الهوية، التشابه، أنماط المشاكل، والعمل من أجل إيجاد حلول لها. وتربط هذه الاستنتاجات مضمون النص بالخبرة، وبمضمون المعرفة.

وينتج عن الوثيقة المرجعية بين المؤلف و القارئ ترجمة تندرج دائما في سياق نماذج مختلفة من الواقع. وقد تراكمت اللغة المشتركة لدى المؤلف والقارئ بطريقة فردية، ضمن

خبرات وتجارب مختلفة عديمة الأهمية، بالرغم من أن اللغة المشتركة ممارسة اجتماعية . والنتائج، أي الاستنباطات المستخرجة من النص– المصدر، الشاملة للمضمون، لا تكون ممكنة في معظم الأحيان مع النص– الهدف دون ترجمة.

وعليه، لا بد من أن يؤخذ بعين الاعتبار الواقع اللغوي لثقافة الهدف، ولدائرة المتلقين، وكذا نظرية الترجمة في ما تنجزه الترجمة بالذات.

فالاضطراب الذي يميز علم الترجمة بشكل دائم، قد يعود جزئيا إلى مسألة أهمية نظرية الترجمة. وثمة وسيلة ممكنة للخروج من هذه الحالة، وفقا لما قرره التيار المناصر لعلم الترجمة، وتتمثل في التخلي عن نظرية علمية مثالية ،هذا فيما يخص الجانب النظري.

لكن ذلك لا يعني أنه لا يمكن تفسير بعض المجالات الجزئية لعملية الترجمة – على المستويين الكلي والجزئي – بالاستناد إلى اللسانيات. إذ أن اللسانيات العملية تقدم مناهج عديدة تساعد على تحليل النص الوثيق الصلة بالترجمة، (نوع النص، دائرة المتلقين، الوظائف، فكرة الغرض في كل ترجمة، أي التركيز على الهدف، ووظيفة النص المترجم، مجموع النصوص ذات الصلة على سبيل المثال بالتلميح، والاقتباس، والتناص، وما فوق النص، وتركيب الجملة، والأمثلة اللغوية التي تحدد نوع النص، والمصطلحات وما إلى ذلك، وهي العناصر التي يمكن أن يرجع إليها المترجم في أثناء عمله). ويتضمن علم الدلالة المعجمي عددا من الأمثلة التي ترفع الغموض عن التعابير الغامضة عند الاستعمال مثل :

(ركلة coup de pied , بندقية fusil , قبضة poing سكين, couteau , ريح vent ).

ففيما يتعلق بمسألة **إمكانية الترجمة أو عدم إمكانيتها**، يمكن الرجوع إلى الفرضية التي قال بها كل من العالمين (سابير)، و(وورف)، أي النسبية اللغوية، وذلك بصرف النظر تماما عن مقولات الفيلسوف لايبنتز، وفيسجربر، والعالم اللغوي همبولدت، وغيرهم من الفلاسفة القدماء. ولكن هذه القائمة تبدو غير مكتملة، ذلك أن إدماج جميع هذه المناهج ضمن نظرية ترجمة شاملة يبدو أمرا من الصعوبة بمكان. فبالنسبة للباحثة (سنيل هورنبي) تكمن مهمة نظرية الترجمة في الجوانب الوثيقة الصلة باللسانيات، من أجل إقرار علم ترجمة يمكن الاستفادة منه. فما هي هذه الجوانب الهامة؟

أود أن أذكر مثالين اثنين حول الأفكار التي تقوم عليها الطريقة المفيدة للترجمة المستوحاة من: **بنية الموضوع–التعقيب** (Thema-Rhema) (حسب مدرسة براغ، و**مشاهد وأطر علم الدلالة** (scenes-frame).

## بنية الموضوع والتعقيب:

يرجع نموذج ترتيب التعقيب في ما يسمى بالجملة– النص إلى ممثلي مدرسة (براغ)، وهما دانيش Danesh، وبينش Benesh. وقد جرت ضمن هذا النموذج محاولة تفسير جداول التقدم الموضوعي لنص من النصوص مع عرضه بيانيا. إلا أن الجواب عن السؤال التالي: ما هي العناصر المكونة للجملة كموضوع Thema، وما هي تلك التي تكون التعقيب Rhema ؟، يؤدي مع ذلك إلى صعوبات جمة.

(هل يمكن وصف بداية الجملة ك 'موضوع' أو كمقوم لها كأدنى قيمة للتواصل؟).

يبدو أن تحديد "الموضوع والتعقيب" لا يتزامن مع بنية "الموضوع والتعليق (topic/commenct) التي لا تتوافق كذلك، حسب الباحث ليواندوسكي، مع تقسيم الفاعل والمسند إليه. وعليه، ما زال وضع بنية الموضوع والتعقيب يثيران مسائل أساسية، إذ أن تحديد الموضوع والتعقيب يتطلبان حسب رأي الباحث كوسيريو إدماج وضعية الاتصال.

ومع ذلك فإن بنية الموضوع والتعقيب تحتل مكانة متميزة في النص اللساني. ولا ترى الباحثة (سنيل هورنبي) في مقالها حول أهمية بنية الموضوع والتعقيب بالنسبة لعملية الترجمة أن مقاييس تماسك النص موجودة، تماما مثلما هو الأمر بالنسبة لما قدمه الباحثان(هاليدي وهاسان )، أو الباحثان (دريسلر وبوجراندر) بخصوص ترابط هذه البنية بالذات في مجال الترجمة، والتي ينبغي التركيز عليها بسبب أهميتها الكبيرة في هذا الشأن.

ويمكن عن طريق الموضوع والتعقيب الحصول على بنية المعلومات في نص من النصوص، والنظر إلى هذا النص على أنه (حالة ديناميكية شاملة)، كما يمكن اعتباره أداة قوية في مجال تحليل النص– المصدر.

وقد تم بحث نسختين من قصة "القبعة الحمراء " وفقا لهذا المنظور، وذلك بالاستناد إلى علامات النص التالية: النص من حيث هو بنية هرمية والتغيير في الموضوع وتكثيف

المعلومات، بغاية الوصول إلى استنتاج مفاده أن اختلاف بنية الموضوع والتعقيب في كلا النصين ذو صلة وثيقة بوظيفة النص.

وهذا يعني بالنسبة لعملية الترجمة أن الجوانب الديناميكية المختلفة في النص الأصلي ينبغي أن تبقى على حالها في النص– الهدف كترجمة ثابتة.

ولهذا أصبحت ثنائية الموضوع والتعقيب أداة واضحة للتوصيف: فمن جهة، تعتبر بنية الموضوع والتعقيب مقياس تحليل من وجهة نظر استنتاجية للمترجم، من حيث هو متلق للنص– بمعنى هيكلة للنصوص القائمة – ومن جهة أخرى، تعتبر، ضمن إطار تركيبي، وجهة نظر استقرائية للمترجم كمنتج للنص – وذلك يعني تنشيط استراتيجية للمعالجة تحدد اختيار أو ميزة وظيفة النص– الهدف، ذلك الذي يصير بين يدي المترجم عبارة عن علامات نصية، أي يتحول إلى قيم مرجعية ضمن العملية المتعلقة بالترجمة.

لكن مثل هذا الإنجاز ينطوي على بعض الجوانب السلبية، إذ يستند الباحث إلى اللغة ليعرض علينا تمثيلا ملموسا لديناميكية النص هذه، بالمقارنة ما بين الألمانية، والانجليزية، فيحدد بنية الموضوع والتعقيب أي، (بنية المعلومات) الواحدة بعد الأخرى، وبؤرة التركيز من جانب المتكلم، وهو أمر لا يحدث دائما في الآداب، وعلى العكس من ذلك تكون هذه العناصر كلها متماثلة الشكل في غالب الأحيان.

وفي هذا السياق يلعب هذا التمايز دورا هاما، سواء أتعلق الأمر بالموضوع أم بعناصر التعقيب في تعبير من التعابير، ومن دون هذا تتغير بنية المعلومات التي تنطوي عليها هذه العبارة أو تلك. وفي كثير من الأحيان يتعلق الأمر في بنية الموضوع والتعقيب وعلامة التركيز بقسمين مستقلين، لكن ضمن علاقة تفاعل.

وقد استعرضت الباحثة (سنيل هورنبي) الأنواع المختلفة في هذا الشأن، من خلال التركيز على الموضوع، والتعقيب، في وقت واحد، والتركيز عن طريق إضافة هذا العنصر أو ذاك، مع "جعل الأشياء مباشرة وغير مباشرة في بداية الجملة". وناقشت أشكال الظواهر الناتجة في الألمانية، والانجليزية، على التوالي (من مثل تخفيف اللهجة مقابل بناء شق الجملة أي الجملة المبنية على جملة رئيسية وجملة تابعة تعبران عن معنى يمكن الإعراب عنه من خلال جملة بسيطة).

وأوضحت في آخر بحثها أن هذه المعرفة الوثيقة الصلة بالظواهر المتعلقة بديناميكية المعلومات تمثل عنصرا من فسيفساء تميز قدرتها، وخلفية يمكن من خلالها التعرف على مشاكلها بغاية إيجاد حلول لها. وعليه، فإنه من مهام اللساني- المترجم- أن يضع معايير في متناول اليد، يمكن الاسترشاد بها في أثناء الترجمة.

***فسيفساء متعددة المعاني:***

ويبقى أن تتأكد هذه الحقيقة إذا أردنا الحفاظ على الديناميكية المتعلقة بالمعلومات الواردة في نص من النصوص بصورة عامة، وهي بأي حال من الأحوال في حاجة إلى الاستناد إلى بنية الموضوع و التعقيب.

***المشاهد الدلالية وأطرها:***

في سنة 1977، نشر الباحث شارل فيلمور مقالا تحت عنوان –المشاهد الدلالية وأطرها- مؤكدا أن "رؤية العصر حينذاك فيما يتعلق بالبحوث اللغوية "تدعو إلى إلقاء نظرة، تدمج بين بنية اللغة، والسلوك حيالها، وفهمها، وتغيرها، واكتسابها". وقد ركزت هذه الرؤية، حسب رأيه، على ثلاثة محاور رئيسية في الوسط العلمي:

1. -التساؤل حول وجوب أهمية التوصيف من حيث هو معيار من معايير التحكم اللغوي.
2. -عدم الاقتصار في توظيف الاهتمام المتزايد بالمصطلح مثل **الإطار** أو **الرسم البياني** في اللسانيات فقط، بل وفي علم النفس المعرفي أيضا.
3. -كيفية تفسير عملية فهم النص بطريقة مرضية .

وهو يرمي من وراء ذلك إلى بلوغ هدف كبير في سبيل أن يصير هذا المطلب أمرا صحيحا، هذا في الوقت الذي يقر بنفسه : أن منهجه هذا لا يمكن إن يمثل "محاولة أولى في البحث عن بعض المشاكل في نظرية الدلالة، ضمن إطار من المفاهيم التي تبدو بارزة في عدد من الفروع التي لا تشمل الفكر، والسلوك الإنساني فقط"، وهو بالإضافة إلى ذلك يعرض بوضوح مشكلة صياغة نموذجه هذا.

وعلى الرغم من تواضعه، فإن نموذجه هذا كثيرا ما تم الاسترشاد به في العديد من الأبحاث التي عالجت قضايا الترجمة، لا سيما وأنه أشار بطريقة طريفة إلى ما تتميز به

رؤية هذا العصر، إلى علوم الدلالة التي جاءت ما بعد البنيوية، وعليه، فإن منهجه يمثل أداة مفيدة كانت تنقص علم الترجمة كثيرا.

وانطلاقا مما قدمه الباحثون المختصون في علم الدلالة، وكذلك المختصون في علم النفس، يعرض علينا الباحث فيلمور نموذجا مكتملا من أجل فهم النصوص، وهو نموذج قائم أساسا على مصطلحات الإشهار.

يقول الباحث فيلمور: إنني أنوي استعمال كلمة (مشهد) – وهي كلمة ترضيني كثيرا– في معنى عام للغاية، لا لإدماج مشاهد مرئية فحسب، بل أنواع مألوفة، من مثل اتفاق بين شخصين، أو سيناريو معين، أو تنظيم مألوف، أو هياكل مؤسساتية، أو خبرات نشيطة، أو صورة مجسمة، أو أي نوع من الأعمال والخبرات الإنسانية، سواء أكان طويلا أم قصيرا. وأنوي أيضا استعمال كلمة (إطار) كمرجع لأي نظام من الاختيارات اللسانية، ولعل أسهل شيء في هذا الشأن؛ هو حصر مجموعة من الكلمات تتضمن اختيارات لقواعد نحوية، أو أصناف نحوية، بغاية إدماجها في النموذج الأصلي لمجموع أمثلة المشاهد.

أما فيما يتعلق بالمشاهد الممكنة التي تناولها فيلمور من بين جميع الجوانب، فإنه من البديهي أنها يمكن أن تتغير من ثقافة إلى أخرى .

ويفترض هذا الباحث أن هذه المشاهد والأطر لا تتجاوب فيما بينها فحسب، بل هي تنشط بعضها بعضا. وتظهر هذه المشاهد كنماذج أصلية للعين الداخلية، وذلك يعني أن أهمية عبارة لغوية ما، لإطار ما، تملك ما يشبه نواة بؤرية ضمن محيط غير واضح المعالم.

وبالإضافة إلى ذلك يشير فيلمور إلى أن النماذج الأصلية إنما تحددها الخبرات الفردية أساسا.

ووفقا لهذه النظرة، فإن عملية استخدام كلمة ما للتعبير عن وضعية جديدة تقتضي مقارنة التجارب الجارية بالتجارب السابقة، وتقويم ما إذا كانت متشابهة بما فيه الكفاية، لاستخدام نفس الرموز اللسانية.

أما فيما يخص عمليات فهم النص، فيستخدم الباحث فيلمور نموذجه على النحو التالي:

يشغل الجزء الأول من النص صورة أو مشهدا لبعض الوضعيات في عقل المترجم! أما الأجزاء الأخرى من النص فتمتلئ أكثر فأكثر بمعلومات عن هذه الوضعية، فتعطيها

أبعادا تاريخية، أو حافزا يدمجها في مشاهد ووضعيات أخرى، وهكذا دواليك. وبعبارة أخرى، فإن ما يحدث عندما يفهم شخص ما نصا من النصوص؛ هو أنه ينشىء عالما، وقد تتعلق ميزات هذا الفهم أو الإدراك بالخبرات الفردية الخاصة بالمترجم، وهي حقيقة ينبغي أن تمثل جزءا من الواقع، ذلك لأن الأشخاص على اختلافهم إنما يبنون تأويلات مختلفة لنفس النص.

هذه الأفكار قابلة للاستعمال بدون جهد كبير في مضمار علم الترجمة، مع الملاحظة بأن تأويل فهم نص من النصوص يكون مختلفا من فرد لآخر، إذ يتسع الأمر باختلاف الثقافات التي تتباين فيما بينها، لا فيما يخص مشاهد معينة بالذات، بل وفي الأطر أيضا، هذا إذا ما عولجت التطابقات واحدة بواحدة.

ويطالب (فيلمور) بإقرار مفهوم لعملية الفهم، يكون شبيها بمفهوم الشكلية الذي يعود في أصله إلى علم النفس. وذلك يعني بصورة موجزة أن الكل يتفوق على مجموع أجزائه. ووفقا لهذا الرأي، يعتبر النص متفوقا على مجموع جمله، وتتفوق الجملة بدورها على مجموع كلماتها، وتتفوق الكلمة على مجموع حروفها، والحرف على مجموع الوحدات الصوتية. وكلما انتقلنا تنازليا في هذا التسلسل الهرمي أصبحت المقولات تافهة. بل إن النظرة اللسانية الكلاسيكية إلى البعد الثنائي للغة (الوحدات تحل محل الكلمات، والكلمات تتكامل ضمن الجمل) تبلغ مستوى ثالثا تتحول فيه (الجمل إلى نصوص)، هذا إذا ما أدمج فيها البعد العملي جميعا.

إن مثل هذا الرأي الذي يمثله فيلمور قد ينطوي على بعض الجوانب الباطنية، لكنه يتفق في جانبه الآخر مع مبدإ مراعاة النص في مجموعه، وذلك ما يمنح الترجمة نوعا من الجماهيرية. وإلى جانب ذلك، ظهر في نفس الوقت تقريبا مقالان آخران ركزا جليا على أهمية مبدإ الشكلية بالنسبة للسانيات.

وبقي أن نذكر أن نموذج فيلمور متلائم، إن لم يكن متماثلا مع نماذج أخرى من علم النفس المعرفي، وعلم النفس اللغوي، وهي النماذج التي كثيرا ما يتم توظيفها لتوصيف عمليات فهم النص وإنتاجه.